



شرح كتاب الروض المربع على زاد المستقنع

الدرس الثاني عشر / تابع-باب فروض الوضوء وصفته



سلسلة المحاضرات الصوتية للشرح:

[صفحة شرح الروض المربع على التليجرام](#)

[شرح كتاب الروض المربع على إسلام ويب](#)

[رابط المتن: متن كتاب الروض المربع على موقع المكتبة الشاملة](#)

[والتفريغات تنشر على صفحة: تفريغ شرح الروض المربع](#)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله -صلى الله عليه وسلم-، أما بعد:

(والنية) لغة القصد. ومحلها القلب فلا يضر سبق لسانه بغير قصده، ويخلصها لله تعالى (شرط) هو لغة: العلامة واصطلاحاً ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (لطهارة الأحداث كلها) لحديث: «إنما الأعمال بالنيات» فلا يصح وضوء وغسل وتيمم ولو مستحبات إلا بها (فينوي رفع الحدث أو) يقصد (الطهارة لما لا يباح إلا بها) أي بالطهارة كالصلاة والطواف ومس المصحف؛ لأن ذلك يستلزم رفع الحدث فإن نوى طهارة أو وضوء أو أطلق أو غسل أعضائه ليزيل عنها النجاسة أو ليعلم غيره أو للتبرد لم يجزه. وإن نوى صلاة معينة لا غيرها ارتفع مطلقاً، وينوي من حدثه دائم استباحة الصلاة ويرتفع حدثه، ولا يحتاج إلى تعيين النية للفرض فلو نوى رفع الحدث لم يرتفع في الأقيس قاله في "المبدع"، ويستحب نطقه بالنية سراً.

تنمة: يشترط لوضوء وغسل أيضاً إسلام وعقل وتميز وذهنية ماء وإباحته، وإزالة ما يمنع وصوله، وانقطاع موجب، ولوضوء فراغ استنجاء أو استجمار، دخول وقت على من حدثه دائم لفرضه

فقال المؤلف -رحمه الله تعالى-: "والنية شرط"

يقول المؤلف -رحمه الله-: "والنية لغة: القصد" فالنية معناها في اللغة أن يقصد الإنسان إلى الشيء، فإذا قيل نوى كذا يعني قصد إليه، ومحلها القلب.

طيب، النية عزم القلب على فعل الشيء، وهذه لها مراتب، فذكروا أن هناك مراتب لما يتعلق بالهواجس والخواطر وحديث النفس، وقد قيل في ذلك:

مراتب القصد خمس هاجس ذكرها	فخاطر فحديث النفس فاستمع
يليه هم فعزم كلها رُفعت	سوى الأخير ففيه الأخذ قد وقع

"كلها رُفَعَتْ" من حيث المؤاخذة يعني، "سوى الأخير" فهذا الذي فيه المؤاخذة "ففيه الأخذ قد وقع".

قال -رحمه الله-: "ومحلها القلب" فالمعتبر في النية ما يتعلق بالقلب، ولهذا لو سبق لسان الإنسان بغير ما نوى بقلبه فالمعول على ما في القلب؛ ولهذا قال المؤلف -رحمه الله-: "فلا يضر" هذا تفريع على كون النية متعلقة بالقلب، أو أن محلها القلب.

قال: "فلا يضر- سبق لسانه بغير قصده" فلو أن إنساناً مثلاً نوى بقلبه صلاة الظهر، لكن بلسانه قال العصر، لكن الذي في قلبه الظهر، فالعبرة بما في القلب.

قال: "ويخلصها الله تعالى" يعني هذا أصل الدين، أن يكون العمل خالصاً لله -عز وجل-.

طيب، المؤلف -رحمه الله- قال: "والنية شرطٌ لطهارة الأحداث كلها".

"شرطٌ"، قال الشارح: "هو لغة: العلامة" الشرط في اللغة: العلامة، ومنه قوله تعالى: "فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا".

"واصطلاحاً: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته" فالشرط شيء إذا عُدِم، عُدِمَ المشروط، كالطهارة شرطٌ لصحة الصلاة، إذا لم توجد الطهارة فلا توجد الصلاة، شرعاً لا تصح، كذلك النية شرطٌ لصحة الطهارة، فإذا لم تكن النية موجودةً فلا تصح الطهارة، فلو غسل الإنسان أعضاء وضوئه بدون نيةٍ فإن هذه ليست طهارة، لماذا؟ لأن الشرط غير موجود، لكن لا يلزم من وجوده وجودٌ ولا عدم لذاته، ولهذا يوجد الشرط كالنية ولا توجد الطهارة، لا يلزم إذا وُجِدَت النية أن توجد الطهارة، ولا يلزم إذا وُجِدَ استقبال القبلة أن توجد الصلاة؛ لأنه يجوز أن تُعَدَم لعدم شرط آخر، أو لوجود مانع من الموانع.

طيب، المؤلف -رحمه الله- تكلم باختصار على ما يتعلق بالنية، وعرفنا أن **حقيقتها القصد، وحكمها الوجوب؛** لأن الأعمال بالنيات، فلا عمل يصح إلا بنية، **ومحلها القلب،** ولكن يُسن النطق بها سرًّا كما سيأتي. **وزمنها يكون أول الواجبات،** وله أن يقدِّمها بيسير -كما سيأتي بيان ذلك أيضًا-، وشرطها -شرط النية-:

1- أن يكون الآتي بها مسلمًا، إسلام النائي؛ لأن الكافر لا تصح منه العبادة، لا تصح منه النية.

2- والثاني من شروطها: التمييز، والمميز هو الذي تم له سبع سنوات هلالية -يعني هجرية-.

3- وعلمه بالمنوي؛ لأنه كيف يقصد إلى شيء لا يعلمه!

4- وعدم إتيانه بمنافيا، وذلك بأن يستصحبها حكمًا، وعندنا أمران هنا: استصحاب حكم النية، واستصحاب ذكر النية.

- أما استصحاب حكمها: بآلا يقطعها، يعني نوى واستمر على نيته، وإن عزبت عن خاطره لكنه مستصحب حكمها.

- وهناك استصحاب التذكر، استصحاب ذكر النية: بآلا تعزب عن خاطره.

فالأول وهو **استصحاب الحكم واجب،** وإذا لم يوجد تنقطع النية، تبطل النية؛ لأنه شرط من شروطها، والثاني الذي هو **استصحاب الذكر مستحب،** فإذا غابت عن خاطره لكنه بانٍ على حكمها فإن نيته صحيحة.

والمقصود بالنية: تمييز العبادة عن العادة، وتمييز مراتب العبادة بعضها عن بعض، فإنه الذي يفرق بين كون الإنسان لم يأكل من طلوع الفجر إلى غروب الشمس لانشغاله بعمل أو لكونه لا يريد الطعام، وبين الصيام الشرعي، هو النية، وإن كانت صورة الإمساك موجودة، فهذا يفرق بين العبادة والعادة، وأيضًا النية تفرق بين مراتب العبادة بعضها عن بعض، فالذي يفرق بين راتبة الفجر وصلاة الفجر -وكلاهما ركعتان في نفس الوقت- النية، وهكذا.

وتنقسم النية إلى: فعلية موجودة، وحكمية معدومة، فإذا كان في أول العبادة، فهذه نية فعلية، ثم إذا ذهل عنها فهذه نية حكمية، وهذا ما ذكرناه في مسألة استصحاب التذكر.

المؤلف -رحمه الله- قال: **"والنية شرط لطهارة الأحداث كلها"** وخرج بذلك طهارة الخبث، فلا تُشترط لإزالة الخبث النية، ولهذا يزول بدون فعلٍ من الإنسان، ويزول لو استعمل الماء بدون أن يقصد إزالة النجاسة، لكن حصل الاستعمال بشرطه المعتبر كما سيأتي في باب إزالة النجاسة إن شاء الله.

"والنية شرط لطهارة الأحداث كلها" يعني الغسل والوضوء والتيمم، لكن استثنوا مسائل.

قول المؤلف -رحمه الله-: **"والنية شرط لطهارة الأحداث"** يعني طهارة الوضوء والغسل والتيمم، يشمل: الفرض والمسنون، ويشمل التيمم عن حدث وعن نجاسة بدن، فإذا دخل في كلامه الغسل الواجب والغسل المسنون والوضوء الواجب والوضوء المسنون والتيمم ولو كان مسنونًا أو كان عن نجاسة بدن، وكذلك غسل يدي القائم من نوم ليلٍ ناقضٍ لوضوئه، وكذلك غسل الميت، كل ذلك لا بد فيه من النية، لكن استثنى أصحابنا -رحمهم الله- مسائل، فمنها:

✓ طهارة غسل الذميمة -الكتابية- لحيض ونفاس وجنابة، فلا تُعتبر فيه النية؛ لأنه يتعذر اعتبارها من الكافرة، فإذا طهرت الكتابية من الحيض أو النفاس، وأراد زوجها المسلم أن يجامعها فلا بد أن تغتسل، **فكيف يصح منها الغسل بلا نية**؟ نقول نعم، يصح للضرورة؛ لأنه يتعذر اشتراط النية هنا، النية لا تصح من كافر، عرفنا أن من شروطها الإسلام، لكن هنا في هذه الحالة يسقط هذا الشرط للعذر.

✓ وكذلك غُسل المسلمة التي انقطع حيضها أو نفاسها وامتنعت من الغسل، لو أن امرأة مسلمة بعد أن طهرت وأراد زوجها أن يجامعها، فامتنعت من هذا، لماذا؟ لتمنعه من جماعها، وهو يريد أن يجامعها وهي ممتنعة من الغسل، قالوا تُغسَل قهراً، تُجبر على الغسل، طيب هي إذا أُجبرت على الغسل ستغتسل مكرهَةً، يقول لك: **يعني الرجل يجبر امرأته على الجماع**؟ نعم، يجبرها ما لم يكن هناك ضرر، أما إذا لم تتضرر فهذا حقه يجب عليها أن تجيبه إلى ذلك، فالمسلمة إذا امتنعت من الجماع غُسلت قهراً، حينئذٍ إذا أُجبرت على هذا الفعل، **كيف يصح منها الغسل وهي لم تنوي**؟ لأن النية أن ينوي الإنسان التقرب إلى الله بهذا العمل -امثال الأمر-، وهي الآن مكرهة، المكروه ممتنع من الفعل ولكنه يفعل به بداعي الإكراه لا بداعي الشرع، فهنا سقط اشتراط النية أيضاً؛ حتى يحصل حق الزوج في ذلك، ولا نية هنا للعذر، **لكن قالوا لا تصلي به**، لماذا؟ لأنه إنما أبيع جماعها أو وطؤها؛ لأن هذا متعلق بحق الزوج، فلا تستباح العبادة الأخرى كالصلاة إلا بنية معتبرة.

✓ وكذلك أيضًا استثنوا غسل المجنونة من الحيض والنفاس -مسلمة كانت أو كتابية- ولكن ينويه عنها من يغسلها كالميتة، لكن لا ثواب في غير المنوي، فهذه بعض الأحكام المتعلقة بالنية.

"النية شرط لطهارة الأحداث كلها" وسيأتينا في كلام المؤلف -رحمه الله- بقية شروط الوضوء والغسل.

طيب، قوله -رحمه الله-: "لطهارة الأحداث كلها"، قال: "لحديث 'إنما الأعمال بالنيات' فلا يصح وضوء وغسل وتيمم ولو مستحبات إلا بها" أي بالنية، وعرفنا أن مفهوم كلام المؤلف -رحمه الله- عدم اشتراطها لطهارة الحدث.

قال: "فينوي رفع الحدث أو يقصد الطهارة لما لا يباح إلا بها" هذه صفة النية.

"ينوي رفع الحدث" يعني يقصد بطهارته ارتفاع الحدث.

"أو يقصد الطهارة لما لا يباح إلا بها" أي لما لا يُباح إلا بالطهارة، الضمير يرجع إلى أقرب مذكور.

"الطهارة لما لا يُباح إلا بها -أي بالطهارة-، كالصلاة والطواف ومس المصحف؛ لأن ذلك يستلزم رفع الحدث" فإذا نويت بالطهارة استباحة أو أداء ما لا يُباح إلا بالطهارة، فأنت حينئذٍ قد نويت طهارة صحيحة، يعني يقول الإنسان: نويت رفع الحدث، أو نويت الطهارة للصلاة، الوضوء للصلاة، الغسل للصلاة، أو لمس المصحف؛ لأنه يشترط له الطهارة من الحدثين، أو للطواف بالكعبة؛ لأن ذلك يستلزم رفع الحدث.

طيب، لو نوى مع رفع الحدث أمراً آخر، كإزالة نجاسة، أو نوى التبرّد في الغسل -يعني غسل الجنابة مع التبرّد-، أو النظافة، صحت؛ لأنه لم يضم إليها ما ينافيها، أما لو نوى التبرّد فقط فإنه لا يصح غسلًا شرعياً، إذ لا بد أن ينوي رفع الحدث أو الطهارة لما لا يباح إلا بالطهارة.

طيب، المؤلف -رحمة الله عليه- قال: "فإن نوى طهارةً أو وضوءاً أو أطلق" هنا أمر متعلق بالنية التي ينويها الإنسان في الطهارة، إذا نوى الإنسان طهارة مطلقة، بأن نوى مطلق الطهارة، لا لرفع الحدث، ولا لصلاة ونحوها مما لا يصح إلا بطهارة، هذا لا يرتفع حدثه لعدم نيته.

"فإن نوى طهارة" يعني وأطلق.

"أو وضوءاً" يعني نوى وضوءاً وأطلق، يعني وضوءاً مطلقاً، لم يرتفع حدثه؛ لأن الوضوء من الوضوءة وهي النظافة، تارة يكون للعادة وتارة يكون للعبادة، فلا بد أن يميزه بالنية، بخلاف ما لو قال: (نويت الوضوء للصلاة) فقلنا ينوي رفع الحدث أو الوضوء لما لا يباح إلا بالوضوء، أو الطهارة لما لا يباح إلا بها، فلو قال: (نويت الوضوء للصلاة، الوضوء لمس المصحف، الوضوء للطواف) فهذا الوضوء عبادة.

وكذلك قال: "أو أطلق" يعني بأن لم ينو لنحو صلاة أو قراءة أو رفع حدث، لم يجزئه؛ لعدم إتيانه بالنية المعتبرة إذ لا تميز فيها، وذلك قد يكون مشروعاً وغيره، ففي هذه الأحوال لا تصح طهارته؛ لأنها ليست طهارة شرعية، الطهارة الشرعية لا نقول أنها ليست متمحضة، لكن نقول ليس فيها التمييز بين الطهارة الشرعية والعادة، فلو نوى الغسل وحده وأطلق، أو نوى الوضوء وحده وأطلق، أو نوى طهارة مطلقة، لم يرتفع حدثه.

قال: "أو غسل أعضائه ليزيل عنها النجاسة أو ليُعَلِّم غيره أو للتبرّد لم يجزئه" لاحظ هنا أنه في هذه الأحوال لم ينو رفع الحدث مع إزالة النجاسة أو التبرّد أو التعليم، بل جعل النية متمحضة

لغير رفع الحدث، قال: "أو غسل أعضائه" أعضاء الوضوء مثلاً أو حتى البدن كله "ليزيل عنه النجاسة أو ليعلم غيره" بقصد التعليم لا بقصد رفع الحدث "أو للتبرد، لم يجزئه"، لماذا؟ لأنه لم يأت بالنية المعتبرة وهي رفع الحدث أو الطهارة لما لا يباح إلا بها.

"وإن نوى صلاة معينة لا غيرها، ارتفع مطلقاً"، لماذا؟ لأنه لو قال نويت الوضوء لصلاة الظهر، أو لصلاة النافلة حتى؛ لأن النافلة لا تصح إلا بالطهارة، فهذا يرتفع حدثه ولا إشكال فيه؛ لأن الطهارة شرط لصحة الصلاة، هو إذا نوى فعل الصلاة ولو صلاة واحدة فإنها لا تصح إلا بارتفاع الحدث، فقد حصل ارتفاع الحدث، ولهذا يلغوا التخصيص، لو نوى صلاة بعينها ارتفع حدثه، ولغى تخصيصه؛ لأن من لازم رفع الحدث استباحة جميع الصلوات؛ ولهذا قال: "وإن نوى صلاة معينة لا غيرها ارتفع مطلقاً".

"وينوي من حدثه دائماً استباحة الصلاة" صاحب الحدث الدائم كالمستحاضة وصاحب سلس البول، ينوي استباحة الصلاة.

"ويرتفع حدثه" وهذا هو الصحيح من المذهب أن حدثه يرتفع، قال الخلوّتي -رحمه الله-: "لكن يبقى النظر في عدم صحة نية رفع الحدث، على القول بارتفاع الحدث فليحرّر بالفكر الصحيح"، وقال اللبدي -رحمه الله-: "وتتعين نية الاستباحة، أي: فلا يجزئ نية رفع الحدث؛ لأنه دائماً، أي: فينافي نية رفعه؛ لأن شرط رفعه انقطاع ما يوجبه ولم يوجد، هذا معنى ما قرروه هنا، والأشبه أنه يجزئ نية رفع الحدث؛ لأن الانقطاع ليس شرطاً للحاجة ويؤيده قولهم: 'ويرتفع حدثه'، وإلا لزم أن الذميمة التي تغتسل للوطء أنها تنوي الاستباحة؛ لأن الحدث لا يرتفع بدون نية وهي ليست من أهلها، فلم يقله أحد" وهذا كلام جيد.

قال -رحمه الله-: "ولا يحتاج إلى تعيين النية للفرض" بخلاف التيمم؛ لأن طهارة التيمم مبيحة، وليست رافعة للحدث كما سيأتينا إن شاء الله.

قال: "فلو نوى رفع الحدث لم يرتفع في الأقيس، قاله في المبدع" لهذا قالوا: ينوي من حدثه دائم الاستباحة، من حدثه دائم كالمستحاضة ومن به سلس البول، ينوي الاستباحة - استباحة ما لا يباح إلا بالطهارة-، ولا ينوي رفع الحدث، لماذا؟ لأن الحدث موجود، حدثه دائم فينافي وجوده نية الرفع، لكن يرتفع حدثه بهذه الطهارة. فالكلام هنا أن من حدثه دائم صفة نيته أن ينوي استباحة الصلاة ونحوها يعني، ولا ينوي رفع الحدث، لكن يرتفع حدثه، وهذا هو الصحيح من المذهب.

وذكرنا كلام البدى هنا، وهو كلام جيد كما أشرت إليه، فالبدى قال: "تتعين نية الاستباحة" يعني لا يجزئ نية رفع الحدث "لأنه دائم، فينافي نية رفعه لأن شرط رفعه انقطاع ما يوجبه ولم يوجد" لكن قال: "والأشبه أنه يجزئ نية رفع الحدث؛ لأن الانقطاع ليس شرطاً للحاجة، ويؤيده قولهم: 'ويرتفع حدثه' وإلا لزم أن الذميمة التي تغتسل للوطء أنها تنوي الاستباحة؛ لأن الحدث لا يرتفع بدون نية وهي ليست من أهلها فلم يقله أحد"، لكن الذي ذكره في الإقناع وغيره وجزم به متأخرون أنه ينوي الاستباحة ولا ينوي رفع الحدث، لكن يرتفع حدثه.

ثم قال -رحمه الله تعالى-: "ويستحب نطقه بالنية سرّاً" هذا المذهب، أنه يستحب أن ينطق الإنسان بالنية سرّاً، التلظ بالنية ليس شرطاً لصحة العبادة، لكن يستحب التلظ بها سرّاً مع القلب، أما الجهر بها فيكرهه، يكره الجهر بها، وتكرارها، وهذا الذي ...، قال شيخ الإسلام -رحمه الله- أنه "اتفق الأمة على أنه لا يشرع" يعني الجهر بها وتكريرها، وأما التلظ بها سرّاً ففيه الخلاف المشهور، والمذهب استحباب النطق بالنية سرّاً. إذاً عندنا النطق بالنية سرّاً، المذهب أنه مستحب وعند شيخ الإسلام لا يستحب، وأما الجهر بها فإنه مكروه. وهنا المؤلف -رحمه الله- عبّر بالاستحباب، وبعضهم عبّر بالسنية، قالوا: "يسن النطق بها سرّاً" ولا

فرق بين المسنون والمستحب، خلافاً للحجّاوى -رحمه الله- فإنه في الإقناع وكذلك في حواشي التنقيح، أنكر على من سوّى بينهما في هذا الموضع، لكن استعماله هو في مواضع التسوية بينهما، وكذلك استعمال غيره من الفقهاء.

ثم قال المؤلف -رحمه الله-: "تيمّة" وهي ما يتم به الشيء، وهي كالتذنيب يؤتى بها تابعة ومتممة لما قبلها، يعني لما تكلم على النية بأنها شرط لطهارة الأحداث كلها، أراد أن يتم البحث بذكر ما يتعلق بشروط الطهارة الأخرى -غير النية يعني-.

فقال: "ويشترط لوضوء وغسل أيضاً: إسلامٌ؛ لأن العبادة لا تصح من الكافر، فيُشترط لسائر العبادات الإسلام.

"وعقلٌ" يعني يُشترط: إسلامٌ وعقلٌ، وعرفنا أن ذلك يُستثنى منه الكتابية -فيما ذكرناه- والمجنونة إذا إغتسلتا من نحو حيض حل وطء زوج مسلم.

"وتمييز" وهذه الثلاثة تتعلق بالناوي.

قال: "إسلامٌ وعقلٌ وتميز، وطهورية ماءٍ وإباحته" أن يكون الماء طهوراً مباحاً، هذا مشترط في الوضوء والغسل، فلا يصح الوضوء ولا الغسل إلا بماء طهور مباح.

قال: "وطهورية ماءٍ وإباحته" يعني وكون الماء مباحاً، يعني ليس مغصوباً، أو ثمة المعين حراماً.

قال: "إزالة ما يمنع وصوله" يعني عن أعضاء الوضوء، يزال ذلك عن أعضاء الوضوء وكذلك عن أعضاء الغسل فيما يتعلق بالبدن كله إذا كان غسلاً؛ حتى يصل الماء إلى البشرة، فلو كان هناك طلاء أو نحو ذلك مما يمنع وصول الماء، لم يصح الوضوء ولم يصح الغسل.

"وانقطاع موجب" وهو نواقض الوضوء وموجبات الغسل، سواء كان شيئاً خارجاً من البدن أو غيره، وكذلك الاستنجاء والاستجمار في الوضوء عرفنا أنه لا يصح قبله وضوء ولا تيمم. "وانقطاع موجب، ولو وضوء" أي ويُشترط للوضوء "فراغ استنجاء" واستجمار كما عرفنا. "ودخول وقتٍ على من حدثه دائماً لفرضه" أي لفرض ذلك الوقت؛ لأن طهارته طهارة عذرٍ وضرورة، فتقيّد بالوقت، وفهم من هذا أنه لو توضأ لفائتة أو طواف أو نافلة، صح عندما يريد.

فتحصّل أن شروط الوضوء عشرة، ويشاركه الغسل منها في ثمانية، ولهذا يُشترط للغسل: النية، والإسلام -سوى ما استثنينا-، والتمييز، وفراغ موجب الغسل، وإزالة ما يمنع وصول الماء، وطهورية ماءٍ، وإباحته، وفي هذا الموضع ذكروا أنه: "لو سُبِلَ ماءٌ للشرب، لم يجز الوضوء به ولا الغسل" لو جُعِلَ الماء سبيلاً للشرب فقط، أو وُقِفَ للشرب فقط، فهذا خاصٌ للشرب لا يُتوضأ به ولا يُغتسل منه.

ثم قال المؤلف -رحمه الله-: "فإن نوى ما تسن له الطهارة" هذه المسألة في كلام المؤلف فيها أمور تحتاج إلى توضيح.

يقول -رحمه الله-: "فإن نوى ما تسن له الطهارة كقراءة قرآنٍ وذكرٍ وأذانٍ ونومٍ وغضبٍ، ارتفع حدثه أو نوى تجديداً مسنوناً" إلى آخره، في هذه المسألة كلامٌ كثير يحتاج إلى بعض التوضيح، واختلاف بين المتأخرين في هذه المواضع، ولذلك الوقت الآن لا يسع لها؛ لأننا على وشك انتهاء النصف ساعة فنكتفي بهذا القدر، وفي الدرس القادم -إن شاء الله- نأخذ هذه المسألة، ونفصلها، ونسأل الله عز وجل لنا ولكم علماً نافعاً وعملاً صالحاً، وصلى الله وسلم

وبارك على عبد الله ورسوله نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نهاية الدرس الثاني عشر